

إحياء الاجتهاد باعتباره قاعدة من قواعد التفكير في الإسلام

محمد إبراهيم الكتاني

وهو عرض لأصل الإجتهد، ومنشئه، وميادينه وأنواعه ولحمة من تاريخه-خصوصاً على عهد الرسول والخلافة الراشدة - وفلسفته، وشروطه، وأسباب انقطاعه، والدعوة لإحيائه، وأسباب هذه الدعوة. ويليه ثلاثة ملاحق بها نصوص في الموضوع.

1 - إن هذا النشاط الثقافي الجديد، الذي قررت أكاديمية المملكة المغربية القيام به - إلى جانب نشاطاتها المختلفة - وهو تنظيم حوار دوري بين أعضائها، حول موضوع من المواضيع التي تتطلب الحوار الهادئ الرزين، ليعتبر خطوة بناءة تهنأ عليها أكاديميتنا.

2 - فهو - إلى جانب ما يرجى من ورائه من إثراء لثقافتنا في مختلف الميادين - لأمر من شأنه أن يساعد على زيادة تمتين روابط الزمالة الفكرية، وتعميق التفاهم بين (إخوان الصفاء) هؤلاء الذين اصطفاهم مؤسسها وراعيها الملهم جلالة الملك الحسن الثاني، زاده الله توفيقاً وتسديداً لقيادة الحركة الفكرية بهذه البلاد، وتوجيهها الوجهة الصحيحة للفتوح السليم على التيارات العالمية، في

نطاق أصالتنا الإسلامية العربية المتطلعة إلى المستقبل الزاهر، في ظل الانبعاث الإسلامي المنتظر، الذي يرد المسلمين الضالين إلى حظيرة دينهم الإلهي الحنيف، وينقد البشرية مما تتردى فيه من كفر وإلحاد وظلم وطغيان وحيوانية مدمرة.

وإنها لمسؤولية عظمى تنوء بحملها شوامخ الجبال إلا إذا أمد الله بعونه وتوفيقه.

3 - وإن من الصدف الطيبة أن يكون موضوع الحديث الأول في هذه السلسلة هو التوصية التي أقرتها ندوة أكاديميتنا في دورتها الثانية لسنة 1981، والمتعلقة «بالأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر» تلك التوصية التي تدعو إلى «إحياء الاجتهاد باعتبار كونه قاعدة من قواعد التفكير في الإسلام».

4 - فأى وقت أنسب للحديث عن الاجتهاد من هذا الوقت الذي يتوقف فيه المغاربة عن التضحية في عيد الأضحى إلى أن تتحسن الحالة الاقتصادية في البلاد، وتعكف فيه لجنة خاصة على مراجعة بعض القوانين الوضعية التي ورثناها عن العهد الاستعماري لإلغاء ما يخالف الإسلام منها، تحقيقاً لمطلب حيوي من مطالب الشعب المغربي المسلم، الذي يرى في استمرار العمل بالقوانين الاستعمارية إهانة لكرامته وتنكراً لأصالته.

ومن طالب بذلك اللجنة الوطنية للاحتفال بحلول القرن الخامس عشر الهجري، التي تأسست إذ ذاك بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وقد كان من بين أعضائها بعض الأكاديميين.

ومن المؤكد أن لجنة المراجعة ستجد نفسها لا محالة مضطرة للاستنجاد بالاجتهاد لمواجهة بعض الحالات الخاصة.

- 5 - وتعكف في نفس الوقت لجان في الجامعة العربية على وضع قوانين موحدة للبلاد العربية في كثير من الميادين، وبذلك تحقق هدفاً عظيماً من الأهداف الإسلامية العربية، ولن يتحقق هذا الهدف إلا بواسطة الاجتهاد.
- 6 - وقد أعلن في المدة الأخيرة أن اللجان المختصة بمراجعة القوانين المصرية لجعلها مطابقة للشريعة الإسلامية، قد أشرفت على إنهاء عملها الذي استمر سنوات عديدة.
- 7 - وأصدرت الأردن قانونها المدني الإسلامي منذ مدة (1) .
- 8 - وتقوم حكومة باكستان بجهود كبيرة لإحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية.
- 9 - وفي المملكة العربية السعودية، تصدر «رابطة العالم الإسلامي» بمكة فتاوي شرعية - وخصوصاً في موسم الحج - غير متقيدة بمذهب معين من مذاهب أهل السنة.
- 10 - وكثير من الجامعات الإسلامية في مختلف البلاد تدرس الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بين مختلف المذاهب، وأحياناً حتى مع الدراسات القانونية.
- 11 - ونظراً لتخلف الفكر المغربي على العموم في هذا الميدان لأسباب عديدة فإن الأمل معقود بهذه الأكاديمية بمساهمة أعضائها المقيمين في سد هذا الفراغ، بالعمل

(1) وصدرت في المدة الأخيرة قوانين إسلامية محل القوانين البريطانية في جمهورية السودان.

على نشر التوعية بالثقافة الاجتهادية، وخصوصاً في الكليات والمعاهد، وعقد الندوات، ونشر الدراسات وغير ذلك.

12 - ويقتضي الحديث عن «إحياء الإجتهد» تناول الموضوعات التالية :

- 1 - المجتمع الإسلامي (الفقرة 13).
- 2 - ضمان استمرار هذا المجتمع (الفقرة 14).
- 3 - حق التشريع (الفقرة 16).
- 4 - فقه القرآن والسنة (الفقرة 22).
- 5 - الاجتهاد البياني (الفقرة 30).
- 6 - الاجتهاد الفردي في عهد الرسول (الفقرة 31).
- 7 - الاجتهاد الجماعي فيما لا نص فيه في عهد الرسول (الفقرة 37).
- 8 - اهتمام الإسلام بضمان آفاق المستقبل (الفقرة 47).
- 9 - عهد الخلافة الراشدة (الفقرة 48).
- 10 - ما أجمع عليه الصحابة وما اختلفوا فيه (الفقرة 59 - 60).
- 11 - فقهاء التابعين وتابعيهم (الفقرة 61).
- 12 - اختفاء الاجتهاد الجماعي (الفقرة 64).
- 13 - نشأة الثقافة العربية لخدمة القرآن وتمكين دارسيه من فهمه واستنباط الأحكام منه (الفقرة 67).
- 14 - موطأ الإمام مالك، ورسالة الإمام الشافعي (الفقرة 68 - 78).
- 15 - مقاصد الشريعة (الفقرة 93).
- 16 - وانقطع الاجتهاد (الفقرة 100).
- 17 - الدعوة إلى الاجتهاد ومحاربة التقليد (الفقرة 110).
- 18 - وجاء الاستعمار (الفقرة 116).
- 19 - كيف نحى الاجتهاد (الفقرة 135 - 153).

20 - مشاكل تنتظر الاجتهاد (الفقرة 154 - 175).

21 - الاقتصاد الإسلامي (الفقرة 162 - 175).

13 - المجتمع الإسلامي

جاء الإسلام لكي يقيم مجتمعا إسلاميا متكاملا له نظمه الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية، ولكي ينشئ حضارة متكاملة لها كما هو الحال في كل الحضارات، جانبها المادي بالإضافة إلى الجانب الروحي، الذي يتمثل في نسق المعتقدات والقيم والأخلاق كما يقول كاتب معاصر.

14 - ضمان استمرار هذا المجتمع

وفي الوقت الذي كان القرآن يضع فيه الأسس الثابتة لقيام هذا المجتمع الإسلامي وضمان استمراره، والتي تتسم بالاتجاه الجماعي، كان الرسول يبذل جهوداً خارقة لإقامة هذا المجتمع وتطبيق تعاليم القرآن وتوجيهاته في ميدان الواقع عن طريق الممارسة، ويكون الأطر اللازمة لاستمرارية مسيرة المجتمع، بعد انتقال الرسول (ﷺ) إلى الرفيق الأعلى.

15 - وكان النجاح الذي حققه الله لرسوله - ولا أقول حققه الرسول - أمراً لا يمكن التعبير عنه إلا بكلمة واحدة لا ثاني لها هي المعجزة، فأساس هذا المجتمع هو القرآن، وهما هو القرآن - على نطاق المجتمع الإسلامي - محفوظ في الصدور، مكتوب في الصحف، لا يختلف اثنان ولو في آية واحدة منه، تحقيقاً لوعده الله الصادق : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ، وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

16 - حق التشريع

من يقينيات الإسلام المعلومة من الدين بالضرورة، أن حق التشريع إنما هو لله وحده، وذلك ما كرر القرآن القول فيه، وأعاده بمختلف الأساليب في كثير من الآيات مكية ومدنية.

17 - ومن ذلك - مثلاً - ما جاء في سورة النحل :

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (116).

18 - وفي سورة يونس :

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً قُلْ اللَّهُ أُذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (59).

19 - ووصف في سورة التوبة اليهود والنصارى بالكفر بالله، إذ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، وأخرج أحمد والترمذي وابن جرير الطبري وابن المنذر، وابن أبي حاتم وأبو الشيخ، وابن مردودية، والبيهقي في سننه وغيرهم من عدة طرق : أن عدي بن حاتم دخل على رسول الله (ﷺ) وهو يقرأ هذه الآية، قال : فقلت إنهم لم يعبدوهم فقال بلى إنهم حرموا عليهم الحلال، وأحلوا لهم الحرام، فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم.

20 - راجع الآيات التالية : الشورى 10، 15. الأنعام : 57، 87، 88، 118، 119، 138، 150. يوسف : 40. المائدة : 1. البقرة : 216. التحريم : 1. النحل : 56. التوبة : 29، 37، 115، الشورى : 215.

21 - والقرآن إذ ينكر تقليد الآباء، واتباع الرؤساء، والقول بغير علم، واتباع الظن والهوى ويطالب باستعمال الحجة والاعتداد على البرهان، يلزم الناس باتباع ما أنزل إليهم من ربهم والوقوف عند حدوده وعدم تعديها، والتحاكم إليه عند التنازع والاختلاف، مع الرضى بما به قضى، والتسليم لما به حكم. وآيات القرآن في هذه الموضوعات لا تكاد تعد.

22 - فقه القرآن والسنة

لقد تضمن الوحي الخاتم للرسالات الإلهية الدليل على أحكام كل ما يحتاجه الناس في دينهم ودنياهم، قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله في كتابه «الرسالة» :

«فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها» (ص20) ط. الحلبي 1358 هـ، مصر.

23 - وتتناول آيات القرآن التي تتعلق بما يصدر عن المكلف :

1 - العبادات، وما ألحق بها من الأيمان والذكاة.

2 - والمعاملات وهي :

أحكام الأحوال الشخصية.

والأحكام المدنية.
والأحكام الجنائية.
وأحكام المرافعات.
والأحكام الدستورية.
والأحكام الدولية.
والأحكام الاقتصادية والمالية.

وذكر حجة الإسلام الغزالي في المستصفى أن عدد آيات الأحكام نحو خمائة آية (ص 101 ط. المكتبة التجارية 1356، مصر.

24 - وينقسم التشريع القرآني من حيث الإجمال والتفصيل إلى أربعة أقسام :

- أ) تشريع مجمل، لم يبين من أحواله وصفاته إلا القليل.
- ب) تشريع مبين بعض البيان، فصلت بعض أحواله، وترك الباقي للسنة واجتهاد علماء الأمة.
- ج) تشريع تفصيلي، فصل تفصيلاً ولم يترك منه إلا القليل. لبيان السنة واجتهاد المجتهدين. وذلك في موضوعات ليس من شأنها التطور ولا الاختلاف باختلاف الأزمان والأمم.
- د) تشريع القواعد والأصول العامة.

25 - وراجع أمثلة هذه الأقسام في كتاب «فقه الإسلام»، ص 15 - 66 تأليف حسن أحمد الخطيب 1371 هـ = 1952م، مطبعة سيدي علي حافظ، القاهرة.

26 - وأسند الله إلى رسوله - إلى جانب تبليغ ما أوحاه الله إليه - تبيينه للناس : بأقواله وأفعاله. وعدم إنكاره. وتلك هي السنة. وهي تنقسم أقساماً كثيرة، خصوصاً من جهة ثبوت نقلها عن الرسول.

27 - أ) بيان الرسول العملي والمستمر المنقول نقلاً متواتراً، مثل هيئة الصلاة والحج فهذا بمنزلة نقل القرآن، سواء بسواء.

28 - ب) وما نقل نقلاً صحيحاً عن طريق الآحاد، فهذا على العموم حجة مقبولة. وفيه أحياناً مجال للاجتهاد واختلاف الرأي حسب تفاصيل عند علماء الحديث والأصول.

29 - ولا تكون السنة حجة تشريعية إلا إذا صدرت عن رسول الله بوصف أنه رسول الله وكان مقصوداً بها التشريع العام والاقتداء.

أما ما صدر عنه بمقتضى طبيعته الإنسانية، ولم يدل دليل على أن المقصود به الاقتداء فليس تشريعاً، وكذلك ما صدر عنه بمقتضى الخبرة الإنسانية والحدق والتجارب في الشؤون الدنيوية، فليس تشريعاً.

وكذلك ما دل الدليل الشرعي على أنه خاص به (ﷺ) أو من خصه (ﷺ) به. فلا يكون تشريعاً لغيره.

30 - الاجتهاد البياني

وألفاظ اللغة العربية تنقسم إلى :

أ) ألفاظ قطعية الدلالة على معناها بحيث لا مجال لفهم معنى غيره ولا تحتل تأويلاً.

ب) وألفاظ ظنية الدلالة على المعنى المراد منها، وهي اللفظ الذي يحتمل أكثر من معنى ويحتمل أن يؤول ويصرف إلى معنى آخر، وفي هذا القسم مجال للاجتهاد في فهم النصوص.

ج) وتنقسم الألفاظ إلى واضحة وغير واضحة، والواضح يشمل الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم. وغير الواضح يشمل الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.

د) ودلالة اللفظ تارة تكون بصريح العبارة، وهي المنطوق، وتارة بطريق الإشارة وهي المفهوم، وكل ذلك تناوله بالدراسة علم أصول الفقه.

31 - الاجتهاد الفردي في عهد الرسول (ﷺ)

ويتجلى مما سبق، أن الاجتهاد يمتزج بالنص امتزاجاً عضوياً، بحيث لا يكاد ينفك عنه.

32 - وقد سجل القرآن وكتب السنة والسيرة حوادث كثيرة من اجتهادات الرسول نفسه واجتهادات صحابته على عهده (ﷺ). أصاب المجتهدون في بعضها وأخطأوا في بعضها الآخر، كما هي طبيعة الاجتهاد التي لا تتغير.

33 - راجع الآيات : الأنفال : 67، 68. التحريم : 1. آل عمران : 127. التوبة : 3. الأحزاب : 37. عبس : 1.

وراجع موقف عمر يوم صلح الحديبية، وحديث الصحيحين : «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة». وحديث أبي داود وغيره عن الرجلين اللذين سافرا وتيما ثم وجدا الماء فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر.

34 - وكان الناس على عهد رسول الله يستفتون أهل العلم في نوازلهم فيفتونهم. ووردت تسمية أربعة عشر من هؤلاء (راجع التراتيب الإدارية ج 1 ص 56 - 58).

35 - وذكر الإمام أبو محمد ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (ج 5 ص 92 - 94). أنه لم ترو عن الصحابة الفتوى - في العبادات والأحكام - إلا عن مائة ونيف وثلثين منهم فقط، من رجل وأمرأة، بعد التقصي الشديد وهم بين مكثر منها، ومقل، ومتوسط. فالكثرون سبعة، ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم سفر ضخمة. والمتوسطون منهم فيما روي عنهم من الفتيا - رضي الله عنهم - ثلاثة عشر، ويضاف إليهم سبعة آخرون. والباقي منهم مقلون في الفتيا، لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألتان، ونقله الإمام ابن قيم الجوزية في «أعلام الموقعين عن رب العالمين» (ج 1 ص 9 - 11).

36 - وعن اجتهاد القاضي يقول النبي (ﷺ) في الحديث الصحيح الذي رواه كثير من الصحابة، وأخرجه البخاري ومسلم، وأبو داود والترمذي وابن ماجه، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده عشر مرات : «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم ثم أخطأ فله أجر».

37 - الاجتهاد الجماعي فيما لا نص فيه على عهد رسول الله ﷺ

وإذا كان هدف الإسلام هو تكوين مجتمع إسلامي - كما سبق القول - والعمل على ضمان استمراره عبر الأجيال والأمم والأقطار، فمن الواضح البين أن يكون للجماعة دور أساسي في هذا الميدان.

38 - وهكذا أنزل الله على رسوله - وهو ما يزال في مكة - سورة الشورى، ومدح المؤمنين فيها، بأنَّ أَمْرَهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ (الآية 38).

39 - وجعل نظام الأسرة قائماً على الائتار والتشاور، فقال في تحديد أجرة إرضاع
الوالدة ولدها : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَاتَّمِرُوا بَيْنَكُمْ
بِمَعْرُوفٍ ﴾ (الطلاق : 6).
وقال في مدة الرضاعة : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ (البقرة : 233).

40 - وأمر رسوله في سورة آل عمران بمشاورة أصحابه فقال : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي
الْأَمْرِ ﴾ (الآية 159).

41 - وذكر في سورة النساء أن مع الرسول «أولي أمر» وأمر برد الأمر إلى الرسول
وإليهم فقال : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ
رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ
مِنْهُمْ ﴾ (الآية 83).

42 - وأمر في نفس الصورة بطاعة الله، وطاعة الرسول وأولي الأمر منّا فقال :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ
مِنْكُمْ ﴾ (الآية 59).

وأخرج ابن عدي والبيهقي في «شعب الايمان» بسند حسن عن ابن عباس رضي
الله عنهما قال : لما نزلت ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾، قال رسول الله (ﷺ) :
«أما إن الله ورسوله لغنيان عنها، ولكن جعلها الله رحمة لأمتي. فمن استشار
منهم لم يعدم رشداً، ومن تركها لم يعدم غيا».

43 - وقد روت كتب الصحاح والسنن والسيرة كثيراً من أخبار استشارته (ﷺ)،
لأصحابه، حتى روي عن أبي هريرة قوله : «ما رأيت أحداً قط كان أكثر
مشاورة لأصحابه من النبي (ﷺ)».

44 - وذكر المحب الطبري في «الرياض النضرة» أن الإسماعيلي أخرج في «معجمه» عن معاذ بن جبل، أن النبي (ﷺ)، لما بعثه إلى الين استشار أناساً من أصحابه، فيهم أبو بكر وعمر وعلي، وطلحة والزبير وأسيد بن حضير، فقال أبو بكر: «لولا أنك استشرتنا ما تكلمنا». فقال (ﷺ): «إني فيما لم يوح إليّ كأحدكم. فتكلم القوم، فتكلم كل إنسان برأيه قال: ما ترى يا معاذ... الحديث.

45 - ولأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي (ت 370 هـ) في «أحكام القرآن»، كلام جيد في آية ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، فقد ذكر قول بعض أهل العلم: «إنما أمره بالمشاورة فيما لم ينص له فيه على شيء بعينه. وإن القائلين بذلك اختلفوا، فمنهم من يقول إنما هو في أمور الدنيا خاصة»، وقال آخرون: «كان مأموراً بمشاورتهم في أمور الدين التي لا توقف فيها عن الله تعالى. وفي أمور الدنيا مما طريقه الرأي وغالب الظن».

46 - ثم أفاض القول في الاحتجاج للقول الثاني، «وأن مشاورة النبي (ﷺ)، كانت فيما لانص فيه. ولما لم يخص الله تعالى أمر الدين من أمور الدنيا في أمره بالمشاورة، وجب أن يكون فيها جميعاً»، «وأن محاربة العدو ومكيدة الحروب هي من أمر الدين، ولا فرق بين اجتهاد الرأي فيه وبين أحكام سائر الحوادث التي لانصوص فيها» (ج 2. ص 48 - 50).

47 - اهتمام الإسلام بضمان آفاق المستقبل

أخرج الخطيب البغدادي في «رُواة مالك»، والطبراني في «الأوسط»، وأبو سعيد في «القضاء» وأبو عمر بن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»

(ج. 2 ص. 59)، عن علي بن أبي طالب قال : «يارسول الله، الأمر ينزل بنا بعدك، ولم ينزل به القرآن. ولم نسمع منك فيه شيئاً ؟ قال اجمعوا له العابدين - وفي رواية العالمين - من المومنين، واجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد». ومع أن ابن عبد البر عقب عليه بأنه لا يعرف له إلا سند واحد فيه راويان ليسا بالقويين وَلَا مِمَّنْ يُحْتَجَّ وَلَا يَعُولُ عليه، فإن السنة النبوية - كما تقدم - وسنة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، قامت على هذا الأساس.

48 - عهد الخلافة الراشدة

فقد أخرج الدارمي والبيهقي والبخاري وأبو عبيد في «كتاب القضاء»، عن ميمون بن مهران قال : «كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم - وفي رواية الخصوم - نظر في كتاب الله تعالى، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به. وإن أعياه ذلك سأل الناس : هل علمتم أن رسول الله (ﷺ) قضى فيه بقضاء ؟ فرجما قام إليه القوم فيقولون : قَضَى فيه بكذا وكذا. فإن لم يجد سنة سنّها النبي (ﷺ) جَمَعَ رؤساء الناس واستشارهم. فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به. وكذلك كان يفعل عمر».

49 - ونقل القاضي عياض في «المدارك» أن الإمام مالكا قال - أثناء كلام - وأن عمر ابن الخطاب وعلياً، وعلقمة - خيار الصحابة - كانت ترد عليهم المسائل - وهم خير القرون الذين بعث فيهم النبي (ﷺ) - وكانوا يجمعون أصحاب النبي (ﷺ)، ويسألون ثم حينئذ يفتون فيها» (ج 1 ص 179 - 180).

50 - وقال السرخسي في «المبسوط»:

كان عمر يستشير الصحابة - مع فقهه - حتى كان إذا رفعت إليه حادثة قال : «ادعوا لي علياً، وادعوا زيداً... فكان يستشيرهم، ثم يقضي بما اتفقوا عليه».

51 - واستشارات عمر للصحابة عديدة، ومن أروعها ما ارتآه من عدم قسمة أراضي الشام والعراق على الفاتحين، وقوله لمن استشارهم من المهاجرين والأنصار : انه يريد أن يشتركوا معه فيما حمل من أمورهم، «فإني واحد كأحدكم ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هو هواي. معكم من الله كتاب ينطق بالحق. رأيتم هذه الثغور ؟ لابد لها من رجال يلزمونها، رأيتم هذه المدن العظام ؟ لابد لها من أن تشحن بالجيش وإذرار العطاء عليهم...».

52 - وقد كان عمر يظن - وهو يخوض هذه المعركة الفكرية الحامية - أنه ليس في القرآن ما يدل لما أرتآه، ولكن الله ألهمه آية في القرآن، وهي قوله : **﴿والذين جاءوا من بعدهم﴾** : «فكيف تقسمه هؤلاء وندع من تخلف بعدهم ؟».

53 - ومنها استشارته الصحابة في الدخول للشام عندما بلغه أن بها الوباء، ورواية عبد الرحمن بن عوف له الحديث عن رسول الله بعدم دخولها.

54 - وقد كان عمر بن الخطاب قمة في الاجتهاد تتضاءل دونها قمة «الهملآيا». ولست أريد هنا أن أتحدث عن اجتهادات عمر، ولكنني أريد فقط أن ألفت النظر إلى منهج عمر ابن الخطاب في التشريع :

«دراسة متنوعة لفقه عمر وتنظيماته»، بقلم الدكتور محمد بلتاجي، مدرس الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة ص 532، دار الفكر العربي 1390 هـ = 1970 م.

وقد رجى في تصديرها أن تقدم لقارئها - من خلال فهم عمر بن الخطاب لنصوص الشريعة الإسلامية ومقرراتها العامة - تصوراً موضوعياً وحقيقياً

لبعض ما يحتويه التشريع الإسلامي من خصوبة وثراء وإعجاز تجعله مهيئاً - بصورة لا مثيل لها - لتحقيق مصالح الناس في كل عصر.

وختمها بأنه ليس من المستحيل أن يوجد الرجل العمري الذي تتحقق فيه بعض صفات عمر، وتواتيه ظروفه. فيصلح الله به شأن الأمة، وتستعيد على يديه أمجادها، كما صلحت شؤونها على يد عمر، وما كان إلا رجلاً عربياً من خلق الله ! بيد أننا نومن بما قاله عمر بن الخطاب : «من أن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها».

55 - وقد أثبت - عن طريق الدراسة والبحث - أن عمل عمر على تحقيق مصالح الناس، إنما كان في ضوء التزامه ابتداء - والمسلمين معه - بالنصوص الدينية في القرآن والسنة (ص 65).

56 - وقد ذكر من بين مصادره :
«عمر بن الخطاب الفقيه المجتهد» للأستاذ الشيخ محمد أحمد السنهوري، محاضرات أُلقيت على طلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، دبلوم الشريعة في العام الجامعي 1962 - 1963.

57 - وهكذا كان عصر الخلافة الراشدة امتداداً طبيعياً للعصر النبوي حيث واصل الصحابة رضوان الله عليهم المسيرة التي بدأها الرسول (ﷺ)، ودرّهم وربّاهم على السير بها في الطريق الذي حدّده الله لها.

58 - وإذا كان العهد النبوي تحيطه هالة قَداسة الوحي الإلهي وجلال النبوة، فإن الصحابة في عهد الخلافة الراشدة تحملوا بأنفسهم مسؤولية «الإمامة» الدينية

«والخلافة» عن الله في تطبيق «المنهج» الإلهي، محققين في ميدان الواقع صبغ الحياة الجديدة بالصبغة الإسلامية، مثبتين بذلك صلاحية هذا النظام للتطبيق عملياً في كل زمان ومكان عن طريق الاجتهاد الذي يحتمل الخطأ والصواب، غير محتاجين إلى «إمام معصوم» !.

59 - ولم تكن اجتهاداتهم «البشرية» تحمل صفة القداسة التي يجب على بقية المسلمين اتباعها إلا إذا وقع إجماع الصحابة عليها، فإذا ذاك فقط تصبح بمنزلة ما ورد في القرآن والسنة النبوية، وهو ما عرف عند علماء الأصول بالإجماع وهو المصدر الثالث للتشريع.

60 - أما اجتهاداتهم التي لم يتفقوا عليها، فهي من جهة حجة على أن موضوعاتها ما تزال ميادين فسيحة للاجتهاد في المستقبل، وهي من جهة أخرى إضافات قيمة للنصوص الشرعية يستطيع المجتهدون أن يستنبطوا منها في تفهم روح الشريعة، ومحاولة تحقيق مصالح الناس المتجددة في نطاقها الشرعي.

61 - فقهاء التابعين وتابعيهم

ولم يكن فضل فقهاء الصحابة قاصراً على المساهمة في تنظيم المجتمع الإسلامي والاجتهاد في التوفيق بين مصالحه المستجدة وبين النصوص الشرعية، بل كان من فضلهم أيضاً تكوين جيل من فقهاء التابعين يواصلون بدورهم حمل الأمانة إلى من بعدهم، فكان فقهاء في كل من : المدينة المنورة، ومكة المكرمة، واليمن، واليامة، والكوفة، والبصرة، والشام، وخراسان، ومصر، والقيروان، والأندلس.

62 - وأغنى فقهاء هذه الأمصار الثروة الفكرية الإسلامية بعملهم واجتهاداتهم التي جمع بعضها في عدة مجلدات.

63 - ويعكف كثير من طلبة الدراسات العليا في مختلف الجامعات الإسلامية على دراسة كثير من جوانب اجتهادات هذه المرحلة - قبل نشأة المذاهب -، بل إن بعض هذه الدراسات، قد تم طبعها مثل موسوعة فقه إبراهيم النخعي (ص. 158 و 867 ضمن سلسلة فقه السلف، فقه اثنين وسبعين فقيها، ما بين صحابي، وتابعي، وتابع تابعي عدا الأئمة الأربعة وتابعيهم (جامعة مكة).

64 - اختفاء الاجتهاد الجماعي

وما أن انتهت أيام الخلافة الراشدة حتى اختفى الاجتهاد الجماعي، لأن بني أمية ألغوا الشورى. فعكف الفقهاء في المساجد على الاجتهاد الفردي النظري، بعيدين عن الحياة اليومية التي كان لتفاعل الاجتهاد معها في عصري النبوة والخلافة الراشدة دور فعال في إغنائه وحيويته.

65 - قال المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف في كتابه «مصادر التشريع الإسلامي» : «وكان من الحكمة والمصلحة أن يستمر هذا النظام، وأن يكون إلى جانب كل خليفة أو والٍ من خلفاء المسلمين وولاية أمورهم «جماعة تشريعية» مكونة من رؤوس المسلمين وخيارهم يرجع إليهم في حكم ما يجد من الحوادث مما ليس فيه قرآن ولا سنة، ويعمل بما اتفقوا عليه.

66 - وأن يتطور هذا النظام بوضع نظام لاختيار أعضاء هذه الجماعة ممن يوثق بعلمهم بالدين وبصرهم بشؤون الحياة، ونظام لكيفية اجتماعهم وتشاورهم وقانونية الحكم الذي اتفقوا عليه. ولو وقع ذلك لما جمد التشريع الإسلامي، وَوَقَفَ عن مَماشة الزمن وعن التطور بتطور المسلمين» (165 - 168).

67 - نشأة الثقافة العربية لخدمة القرآن وتمكين دارسيه من فهمه واستنباط الأحكام منه

فجُمِعَ الأدب العربي واللغة العربية، ووضع النَحْوُ والبَلَاغَةُ، وجُمِعَ الحديث النبوي وآثار الصحابة.

68 - وألف إمام أهل المدينة مالك بن أنس كتاب «الموطأ»، وهو أقدم كتاب وصل إلينا في فقه أهل السنة، جمع فيه ما صح عنده من الحديث النبوي وفقه أهل المدينة وما عليه عملهم.

69 - «وفي ترتيب المدارك» (2 / 73) أن أبا جعفر المنصور هو الذي أشار على مالك بتأليف الموطأ ونصحه بأن يتجنب فيه شذائد عبد الله بن عمر ورُخَص ابن عباس وشَوَاذَّ ابن مسعود. ويقصد أواسط الأمور، وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة. وفي خبر آخر (2 / 72) أن أبا جعفر المنصور أراد أن يجمع الأمة عليه فقال له مالك : «إن أصحاب رسول الله تفرقوا في البلاد فأفقى كل في مضره بما رأى».

70 - ومن أخذ الموطأ عن مالك إمام الأحناف ومؤلف الكتب العديدة في مذهبهم محمد بن الحسن الشيباني. وروايته للموطأ من أهم المصادر المعتمدة عند الأحناف، وَشَرَحَهَا الكثير منهم. وهي مطبوعة.

71 - ومن أخذها عنه أيضاً تلميذه العظيم الإمام محمد ابن إدريس الشافعي. وكثير من أحاديث مسنده مروى عنه، وهو مطبوع في القاهرة.

72 - كما أن كثيراً من أحاديث الموطأ، مروية في صحيح البخاري ومسلم - وهما أصح كتب الحديث النبوي - ومسند أحمد، وبقية كتب السنن.

73 - أصول الفقه

وكانت القفزة الصاروخية الجبارة التي حققتها الثقافة العربية الإسلامية في ميدان الدراسات الاجتهادية، هي تأليف الإمام الشافعي رحمه الله لكتابه «الرسالة» التي وضع فيها منهجاً علمياً محدداً مضبوطاً لتنظيم عملية الاجتهاد تنظيمياً محكماً.

74 - وقد لاحظ الشيخ مصطفى عبد الرازق في كتابه الرائد : «تهديد لتاريخ الفلسفة الإسلامية» أن موضوع الاجتهاد بالرأي الذي ينظم أصول الفقه ويقرر قواعده، هو أول ما نبت من النظر العقلي عند المسلمين. وأن هذه الناحية هي أقل نواحي التفكير الإسلامي تأثراً بالعناصر الأجنبية (ص 123). وبين ما في «الرسالة» من مظاهر التفكير الفلسفي (ص 244 - 245).

75 - كما أفاض الدكتور علي سامي النشار في «مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي» في الحديث عن صلة «الرسالة» بالبحث الفلسفي، واعتبار الشافعي في العالم الإسلامي وفي الدراسات الإسلامية، مقابلاً لأرسطو في العالم الهليني وفي الدراسات اليونانية (ص 64).

76 - كما اعتبر هذه الناحية هي الناحية المعبرة عن الحضارة الإسلامية كلها، والتي يمكن أن يستمد منها الطابع الأساسي المميز للحضارة الإسلامية (ص 237).

77 - وإذا كان قول النشار عن الشافعي أنه أعظم شخصية أنجبها الإسلام، قابلاً للمناقشة فإن الأمر الذي لا شك فيه أن الشافعي كان عبقرية غير عادية، وأن الإسلام يستطيع أن يتباهي به كبار عباقرة الدنيا في كل العصور.

78 - وقال النشار في «نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام» (ج 1. ص 54) عن علماء الأصول إنهم انتجوا تفكيراً منطقياً جديداً، وكشفوا عن المنهج التجريبي، الذي عرفته أوروبا بعد ذلك وسارت في ضوئه إلى حضارتها.

79 - شروط الاجتهاد

ونظراً لهذه القيمة العظمى للإمام الشافعي بصفته «فيلسوف الاجتهاد في الإسلام» فإني أنقل هنا عن «الرسالة» ما قاله عن الشروط التي يجب توفرها فيمن يمكنه ممارسة الاجتهاد، سواء من الناحية العلمية أو التكوين العقلي :

80 - «ولم يجعل الله لأحد بعد رسول الله أن يقول إلا من جهة علم مضى قبله، وجهة العلم بعد الكتاب والسنة والآثار، وما وصفت من القياس عليها».

81 - «ولا يقيس إلا من جمع الآلة التي له القياس بها، وهي العلم بأحكام كتاب الله فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه، وعامه وخاصه، وشأده».

82 - «ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله، فإذا لم يجد سنة فإجماع المسلمين، فإن لم يكن إجماع فالقياس».

83 - «ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلافهم، ولسان العرب».

84 - «ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل، وحتى يفرق بين المشتبه ولا يعجل بالقول به دون التثبت».

- 85 - «ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه لأنه قد ينتبه بالاستماع لترك الغفلة، ويزداد به تثبيتاً فيما اعتقد من الصواب».
- 86 - «وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والإنصاف من نفسه، حتى يعرف من أين قال ما يقول وترك ما يترك».
- 87 - «ولا يكون بما قال أعنى منه بما يخالفه حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء الله».
- 88 - «فأمّا من تمّ عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحل له أن يقول بقياس. وذلك أنه لا يعرف ما يقيس عليه».
- «كما لا يحل لفقيه عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خبرة له بسوقه».
- 89 - «ومن كان عالماً بما وصفنا بالحفظ لا بتحقيق المعرفة، فليس له أن يقول أيضاً بقياس لأنه قد يذهب عليه عقل المعاني، وكذلك لو كان حافظاً مقصر العقل أو مقصراً عن علم لسان العرب، لم يكن له أن يقيس من قبل نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس».
- 90 - «ولا تقول يسع هذا - والله أعلم أن يقول أبداً إلا اتباعاً، لا قياساً».
- 91 - وقد علق محقق «الرسالة» العلامة الكبير أحمد محمد شاكر، رحمه الله على هذا النص بقوله : «وهذه الدرر الغالية، والحكم البالغة، والفقر الرائعة، هي أحسن ما قرأت في شروط الاجتهاد» (ص 509 ط الحلبي 1358 هـ، الفقرات 1468 - 1479).

92 - وفي الملحق (1)، نص حديث في نفس الموضوع للمرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف.

93 - مقاصد الشريعة

واستمر الأصوليون والمتكلمون حوالي ستة قرون بعد الإمام الشافعي عاكفين على ترديد ما قاله الشافعي وشرحه والتعليق عليه، إلى أن بدأ بعض المجتهدين حوالي القرن الثامن الهجري يحومون حول اتمام ما ظهر من نقص في منهج الشافعي. وجاء إكاله من أقصى الغرب الإسلامي على يد الإمام الكبير أبي إسحاق الشاطبي الأندلسي الغرناطي في كتابه العظيم «الموافقات».

94 - وهنا أترك الكلمة لصديقنا العلامة الشيخ محمد أبو زهرة - الذي أغنى المكتبة الاجتهادية بثانية كتب عن الأئمة المتبوعين، فقد قال في كتابه : «الشافعي، حياته وعصره، آرائه وفقهه» (ص 346، ف 230) : «...إن علماء الأصول - من لدن الشافعي - لم يكونوا يتجهون إلى بيان «مقاصد الشريعة» وما تتجه إليه في جملتها وفي تفصيلها من أغراض ومعان، وإن ذكروا حكماً وأوصافاً مناسبة في بيان القياس أقلوا في القول ولم يستفيضوا فيه، لأنهم يعتبرون الأحكام منوطة بعلمها لا بأوصافها المناسبة وحكمها. وبذلك كان بيان «المقاصد العامة للشريعة» التي جاءت من أجلها الأحكام، وارتبطت بها مصالح الناس بالمحل الثاني عندهم، فكان هذا نقصاً واضحاً في «علم أصول الفقه» لأن هذه المقاصد هي أغراض الفقه وهدفه».

95 - ولقد وجد في عصور إسلامية مختلفة علماء يسدون ذلك النقص، ويجلون هذه الناحية في بحوث كتبوها ورسائل دونوها.

96 - فكان لابن تيمية في هذا جولات صادقة.

97 - ولابن القيم - تلميذه - كتابات مستفيضة في هذا في شتى كتبه. وخصوصاً «أعلام الموقعين عن رب العالمين».

98 - وللعز ابن عبد السلام في «قواعده» اتجاه صادق، فجلى جزءاً كبيراً من أغراض الشارع ومقاصده وسار في ذلك خطوات شاسعة.

99 - ولقد حمل العبء كاملاً، وأوفى على الغاية أو قارب، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي الفقيه المالكي، المتوفى سنة 790 هـ = 1388م في كتابه «الموافقات». فقد بين مقاصد الشرع الإسلامي بياناً كاملاً، وربط بينها وبين قواعد الأصول، وتكلم في مصادر ذلك الشرع على ضوء مقاصده وغاياته، وبذلك فتح طريقاً جديداً في علم الأصول، وهو الطريق الذي يجب أن يكون.

100 - وانقطع الاجتهاد

إذا كان إلغاء نظام الشورى الإسلامي لم يحل بين الفقهاء المجتهدين من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وبين مواصلة اجتهادهم الفردي، فإنه قد أثر أثراً بالغاً على عملهم نفسه.

101 - ذلك أن النظام الإسلامي مرتبط ارتباطاً عضوياً بالممارسة اليومية، كما سبق أن لاحظنا عند الحديث عن المرحلتين النبوية، والراشدية. وإقصاء المجتهدين عن ميدان التوجيه والمواءمة بين النصوص الشرعية وبين تحقيق

مصالح المجتمع الإسلامي الذي هو الهدف المقصود من شريعة الإسلام، جعلهم يتجهون بصفة خاصة إلى الميدان النظري، والبعد شيئاً فشيئاً عن ميدان الممارسة.

102 - وكثرت المناهج الفقهية وتنوعت. وأهمها فقه الحجازيين وفقه العراقيين. وشعر أهل كل جهة أنهم في حاجة إلى معرفة ما عند الآخرين، ومن أصول منهج مالك في الاجتهاد مراعاة الخلاف.

103 - وقد جاء حماد وُلْدُ أبي حنيفة للأخذ عن مالك، وكان مالك يسأله أحياناً : «هل سمعت من أبيك في هذه المسألة شيئاً؟»، وقضى محمد بن الحسن بالمدينة حوالي ثلاث سنوات يأخذ عن أهلها ويناقشهم ويحاوّرهم. واجتمع أبو يوسف مع مالك بالمدينة وذاكره ورجع عن بعض آراء شيخه أبي حنيفة إلى رأي مالك.

104 - وألف محمد بن الحسن «كتاب الحجة على أهل المدينة». وقد طبع في الهند القطعة الموجودة منه في أربعة أجزاء - مع شرح - ويقول ناشره إنها نحو نصفه.

كما ألف الشافعي «الرد على محمد بن الحسن»، دافع فيه عن رأي مالك في مسائل انتقدها عليه ابن الحسن.

105 - وكان الأئمة المجتهدون حريصين على أن يُكُونُوا في أنفس طلبتهم ملكة الاستقلال الفكري. فكانوا، وهم يدربونهم على الاجتهاد، يَنْهَوْنَهُمْ عن تقليدهم ويلحون عليهم في وجوب الاعتقاد على الدليل والبرهان. والأقوال المروية في

هذا، عن مالك وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن والشافعي، وأحمد بن حنبل وغيرهم متواترة.

106 - ونشأت جماعة من المجتهدين المختارين الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، كما أمر الله، فيتبعون ما قام لهم الدليل على صحته من غير التقيد برأي إمام واحد، على أساس أن الاجتهاد الإسلامي متكامل، مصدره واحد، وهدفه واحد، وهو محاولة تحقيق مصالح الجماعة الإسلامية في نطاق التوجيه الإلهي في القرآن والسنة. وذلك هو منهج جميع فقهاء أهل السنة والجماعة رحمهم الله.

107 - ولكن بعض الطلبة بهرتهم شخصية أستاذهم، فتجاوزوا في تعظيمه الحد المشروع، وصاروا يعتبرون كل ما قاله حجة. وكونوا تكتلاً فيما بينهم، فكانت المذهبية وكان التقليد والتعصب.

108 - وكان للمذهبية إيجابياتها وسلبياتها. فن إيجابياتها في المغرب العربي، أنها كانت حركة شعبية ساعدت الشعب على مواجهة التيارات الهدامة الهادفة إلى تفريق كلمة الجماعة، والانحراف بها عن الاتجاه السني الصحيح، مثل الشيعة الغالية والخارجية وغيرها.

109 - وكان من سلبياتها الخطيرة أن التعليم في نطاق المذهب أبطل واجباً شرعياً، وهو اشتراط الاجتهاد في القاضي - مثلاً - فاعتبره الفقهاء شرطاً ملغى لانعدام المجتهدين.

110 - الدعوة إلى الاجتهاد ومحاربة التقليد

واستمرت الدعوة - طوال العصور - للاجتهاد ومدارسة الشريعة في مصادرها الأساسية، وتجلت بصفة خاصة في دراسة الحديث النبوي، والعمل بالأحاديث التي خالفها المذهب.

111 - وكان للحملة الشرسة التي أثارها في الأندلس الإمام الحافظ أبو محمد ابن حزم الظاهري ضد التقليد أثرها العميق في الفكر الإسلامي مغرباً ومشرقاً، فانتعشت الدراسات الحديثية والأصولية. وقد ساعدته عبقريته الجبارة وثقافته الموسوعية، على أن يفرض نفسه على تاريخ الفكر البشري، فهو واضع علم تاريخ الأديان الذي أثر تأثيراً عميقاً على زعزعة سلطان الكنيسة في أوروبا في القرون الوسطى، (راجع محمد ابراهيم الكتاني : هل أثر ابن حزم في الفكر الأوروبي في القرون الوسطى ؟ مجلة «البينة» العدد 2. دو الحجة 1381 هـ. يونيه 1962. ص 68 - 87).

112 - وكان شيخ الإسلام ابن تيمية أعظم مجتهد أنجبه الإسلام بعد أئمة المذاهب، وكان عميق المعرفة بتفسير القرآن، محدثاً حافظاً أصولياً ناقداً، فقيهاً عارفاً بآراء الفقهاء من مختلف المذاهب إلى جانب معرفته بآراء مختلف الفرق، وهو ناقد المنطق الصوري، من وجهة نظر عقلية، بعدما بقي العلماء سنين طويلة يقتصرون على إصدار الفتاوي بتحريمه.

وقد اضطلع رحمه الله من أجل دعوته لإحياء الاجتهاد حتى إنه توفي في السجن لرفضه التخلي عن آرائه الاجتهادية.

113 - وكان له فضل عظيم على الدعوة للاجتهاد في مختلف أنحاء العالم الإسلامي وخصوصاً في العصر الحديث.

114 - وبذل السلطان محمد بن عبد الله العلوي رحمه الله، بالمغرب، جهوداً كبيرة في العمل على نشر دراسة الحديث في مدينة مراكش وغيرها، وألف بنفسه التأليف. ونذب الفقهاء لشرح كتب الحديث. وأرشد للرجوع إلى كتب الأقدمين وبذل كتب المتأخرين من المختصرات المعقدة الركيكة.

115 - وفي عصره، أنجبت جامعة القرويين بفاس، الإمام محمد بن علي السنوسي دفين جغبوب، داعية العمل بالحديث النبوي وصاحب التأليف المهمة في هذا الموضوع.

116 - وجاء الاستعمار

وكان الهدف الأساس للاستعمار الصليبي في جميع أنحاء العالم الإسلامي هو تحويل المسلمين عن دينهم إلى النصرانية أو الإلحاد واللائكية وأشباهها، بدعوى أن الإسلام لا يتناسب مع العصر الحديث. وساعده على ذلك ما كان عليه الفكر الإسلامي في جميع أنحاء العالم الإسلامي من تخلف وانحطاط. كما كان لمجود الفقه الإسلامي وتحجره وعجزه التام عن مواجهة المرحلة الخطيرة التي يوجد فيها الإسلام هدفاً للإبادة المنظمة بعد أن أصبح أعداؤه يقتلون جذوره من نفوس الأطفال والشباب.

117 - وارتفعت صيحة الانبعاث الإسلامي هذه المرة - بعد موت حقيقي استر عدة أجيال - من أفغانستان، حيث دعا موقظ الشرق جمال الدين الأفغاني جماهير المسلمين إلى أن يواجهوا الاستعمار الصليبي مجتمعين، فيثوروا ثورة واحدة من أقصى العالم الإسلامي إلى أقصاه. مستمدين القوة والتوجيه من القرآن الذي خلق أمتهم من العدم.

118 - وألف رسالة «الرد على الدهريين» بين فيها خطر الإلحاد واللائكية على المجتمعات البشرية. وقد ساعدته معرفته باللغات الأوروبية وجولاته فيها، وفي الولايات المتحدة، وروسيا على معرفة حقيقة مبلغ التخلف الفكري الذي يتردى فيه المسلمون. فاهتم بالدعوة إلى محاربة التخلف، واكتساب أسباب القوة الفكرية والاجتماعية، فدعى إلى إحياء الاجتهاد وإحياء نظام الشورى

الإسلامي، واعتبر أن النظام البرلماني الأوروبي أقرب الأنظمة إلى الشورى الإسلامية. وعلى العكس من ذلك لا حظ خطر الدعوة الاشتراكية الحديثة، ودعى إلى إحياء تقاليد الاشتراكية العربية والعدالة الاجتماعية الإسلامية.

119 - وأسس مع تلميذه ومريده محمد عبده جمعية سرية للعمل على تحقيق هدف التحرير الذي يعمل له، هي « جمعية العروة الوثقى » تضم أعضاء منبثين في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وأصدر مع محمد عبده بباريس مجلة باسمها كان لها تأثير عظيم في أفكار قرائها في مختلف البلاد العربية، مع أنها لم تصدر منها إلا أعداد قليلة، لعجزهما عن الإنفاق عليها.

120 - ولم يلبث أن اختلف مع محمد عبده، الذي رأى أن المسلمين عاجزون عن الاستجابة لهذه الدعوة، بعد أن انقطعت صلتهم بالعمل بالقرآن والخضوع لتوجيهاته، وأنه يجب العمل أولاً على ردهم إلى القرآن، وتعريفهم بالإسلام الصحيح الذي يجهلونه، ونفذ بنفسه الخطة التي اقترحها فجدد في الدراسات القرآنية، ودعا إلى تحكيم القرآن وعدم التحكم عليه. ودرس جيداً «الموافقات» واستفاد منها على نطاق واسع، وألف وحاضر وكتب المقالات والفتاوي. ودعا إلى نبذ كتب المتأخرين، والاستعاضة عنها بما كتبه علماء عصور النهضة الإسلامية، ودافع عن الإسلام، ولخص منهجه كله في كلمة واحدة هي التربية الإسلامية العملية، فاتجه إلى إصلاح الأزهر. وفكر في تأسيس «دار الدعوة والإرشاد» لتكوين الدعاة والمرشدين. - وقد أسسها بعده تلميذه رشيد رضا، وتعلم فيها بعض المغاربة.

121 - ودعا إلى نشر كتب المجتهدين، وكتب للسلطان المولى عبد العزيز رحمه الله، ولقاضي فاس يطلب مخطوطات «المدونة» لنشرها.

122 - وساهم السلطان عبد الحفيظ في المغرب وبعض الناشرين المغاربة بنشر بعض الكتب داخل المغرب وخارجه.

123 - كما نشر بطل التحرير محمد الخامس رحمه الله، على عهد الحماية، ووزارة الأوقاف بعد استقلال المغرب - وما تزال - بعضاً آخر.

124 - كما أسس تلميذ محمد عبده السيد الإمام محمد رشيد رضا رحمه الله مجلة «المنار» لتواصل عمل «العروة الوثقى». وقد استمرت في نشاطها إثنتين وثلاثين سنة، وقد اهتمت بموضوع إحياء الاجتهاد إهتماماً كبيراً، ونشرت من كتب التراث الاجتهادي عدداً كبيراً.

125 - وحمل هذه الدعوة إلى المغرب شيخنا الشيخ أبو شعيب الدكالي رحمه الله. فأحيا دراسة تفسير القرآن بعد انقطاعها مدة طويلة، ودرس صحيح البخاري في فاس ومراكش والرباط. وساعده علمه الواسع بتفسير القرآن وعلومه، وعلوم الحديث والفقه والأدب العربي على أن جمع حوله نخبة من الطلبة، كما ساعده ترؤسه للدروس السلطانية على عهد السلاطين، المولى عبد الحفيظ، والمولى يوسف ومحمد الخامس رحمهم الله، على تبليغ الدعوة للعلماء الذين كانوا بعيدين عنها.

126 - وعلى يديه تكون شيخنا محمد بن العربي العلوي رحمه الله، وتثقف ثقافة اجتهادية متينة. وكان رحمه الله علامة موسوعياً، فقيهاً متين الثقافة، محدثاً ناقداً مفسراً لغوياً أديباً مصلحاً داعية، مجتهداً مجاهداً بطلاً.

127 - ويقتضيني واجب الوفاء بالجميل، أن أعترف - بهذه المناسبة بفضل الكبير علينا بتحريرنا من ربة الخرافة والجمود والتقليد والتعصب للمذهبيين، وما

بذله معنا من جهود مضية لتدريبنا على الاجتهاد الشرعي السليم، وإرشادنا إلى قراءة مؤلفات سلفنا الصالح من رجال العصور الإسلامية الزاهرة، ورجال الانبعاث الإسلامي الحديث وتنبيهنا لعيوب مؤلفات عصور التدهور والخرافة والتقليد والتعصب. فجزاه الله عنا وعن دينه وبلاده وأمته خير الجزاء.

128 - ورحم الله أصدقاءنا وزملاءنا الذين استفادوا معنا من تربيته في هذا المجال : محمد غازي وعلال الفاسي وعبد العزيز ابن ادريس العمروي ومحمد المختار السوسي والصدیق العلوي.

129 - راجع لعلال الفاسي :

- 1 - النقد الذاتي.
- 2 - دفاع عن الشريعة.
- 3 - مقاصد الشريعة.
- 4 - معركة اليوم والغد.

وراجع عن فكر علال :

(1) أحمد حماني، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر : «محمد علال الفاسي المجدد المجتهد». («الأصالة»، مجلة تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية الجزائرية)، السنة الثانية العدد 20، ربيع 1394/2 هـ. ماي 1974م، ص 153-190.

(2) فهمي جدعان دكتور الدولة في الآداب (السوربون)، وأستاذ الفلسفة والفكر العربي بالجامعة الأردنية :

«أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث» ص 333 - 338
ص 372 - 379.

130 - وأسمح لنفسي بهذه المناسبة - أن أتحدث عن مجتهد مغربي متأخر، لم ينشر عنه شيء إلى الآن، مع أن دواعي الحديث عنه كثيرة. كما سنرى.

ذلك هو الشيخ محمد حسنًا - بتشديد النون - دفين مدينة فاس، ابن الشيخ محمد ماء العينين الشنقيطي الشهير - دفين تزنيت. فقد كان الشيخ حسنًا ينكر تقليد أي مذهب من المذاهب الأربعة ويرى العمل بالحديث وحده. في ذلك يقول :

لست لمالك، ولا للشافعي ولا لحنبل ولا للرباع
بل اتباعي للنبي الشافع وأسال العفو لكل تابع

131 - وكان لوالده الشيخ ماء العينين ميول اجتهادية تنبئ عنها بعض مؤلفاته المطبوعة بفاس.

132 - وكان الشيخ ماء العينين ممثلًا لسلطان المغرب في الصحراء، وعندما هجم الجيش الفرنسي على إقليم شنقيط جند الشيخ متطوعين من الصحراء بقيادة ولده محمد حسنًا هذا ليقاوموا المعتدين، مع الجيش المغربي الذي وجهه السلطان المولى عبد العزيز رحمه الله. ثم جاء إلى فاس في طريقه إلى الحج ولما احتلها الجيش الفرنسي سجنه، وأدركه أجله بعيد إطلاق سراحه - فيما

أظن - بقليل 1334 هـ أو 1335. وهو مدفون بزاوية والده بدرب السراج بالطالعة، رحمه الله .

133 - وأذكر بهذه المناسبة أنه زارني مرة أحد الحزميين، وأثناء المذاكرة وجه إليّ سؤالاً إنكارياً بأنه يلاحظ عليّ أني لا ألتزم بجميع آراء ابن حزم. فأجبتُه بأن هذه ليست مسألة مطروحة بل المسألة المطروحة على المسلمين اليوم هي إحلال قوانين إسلامية مكان القوانين الوضعية الأجنبية التي فرضها الاستعمار على الأمم الإسلامية، بحيث تكون هذه القوانين محققة لمصالح المسلمين المستجدة، وهم يستطيعون أن يحققوا هذا الهدف الإسلامي الملح والمستعجل، عن طريق الاستفادة من اجتهادات الفقهاء المسلمين الأقدمين، من جهة، بما فيهم ابن حزم نفسه أو من اجتهادات جديدة لمواجهة الحالات التي جرت اليوم في الدنيا ولم تكن معروفة من قبل، في نطاق النصوص والقواعد الشرعية الخالدة.

134 - أي أننا اليوم في حاجة إلى تطبيق منهج الاجتهاد الشرعي الذي قننه الشافعي والشافطي ومارسه ابن تيمية وابن قيم الجوزية وأمثالهما ودعا إلى إحيائه عشرات المفكرين المسلمين المحدثين. وهو اجتهاد مضبوط بالقواعد المحددة، وفي نفس الوقت متفتح على مختلف التجارب الاجتهادية السابقة، وقابل في نطاق المستقبلية الاجتهادية، لإضافة تجارب جديدة لانهاية لها. وتلك هي، بدون استثناء، أعظم معجزة خالدة للقرآن العظيم، الذي تضمنت خمسمائة آية منه أحكام كل ما يجد في الدنيا إلى آخر الدهر من حوادث ومستجدات، والتي أوجب الله على المجتهدين المسلمين أن يستنبطوا من القرآن أحكام كل ما يستجد منها في كل زمان.

وتلك هي الضرورة الشرعية الحتمية المستعجلة لإحياء الاجتهاد الذي تطالب به توصية «ندوة الأكاديمية».

135 - كيف نحى الاجتهاد ؟

والآن : كيف نحى اجتهاداً انقطع منذ قرون ؟ ولعلنا بعد هذه الجولة الطويلة القصيرة في نفس الوقت، في علم الاجتهاد وآفاقه وميادينه وشروطه ومناهجه، نستطيع أن نرسم بوضوح معالم محددة للعمل على السير بخطى ثابتة لإحيائه من جديد بعدما حنّطناه قروناً طويلة.

136 - فأيات الأحكام معروفة بأعيانها، محفوظة ضمن القرآن الذي حفظه الله لنا غصّاً طرياً كأنما أنزل الآن. والسنة النبوية المبينة له معروفة مضبوطة بفضل التوفيق الإلهي الذي هياه لأئمة الحديث - رحمهم الله وجزاهم أحسن الجزاء - فهي الآن بين أيدينا «ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك» كما قال (عليه السلام).

واللغة العربية التي كتب لها الخلود بفضل القرآن، قد تضافرت جهود الأجيال المتعاقبة، من العرب والعجم قديماً وحديثاً، على خدمتها واستحداث الوسائل لتسهيل تعليمها لغير العرب. ومناهج الاجتهاد الإسلامي العلمية العقلية المضبوطة ما تزال بين أيدينا في مصادرها الأولى - بما فيها مقاصد الشريعة - قبل أن تمسخها وتشوهها عصور الانحطاط والتقليد والجمود والتخلف في المحتصرات والأنظام المعقدة التي لا حياة لها، وفي المؤلفات الحديثة العديدة التي ألفها أنصار إحياء الاجتهاد في العصر الحديث، وتجارب المجتهدين من فقهاء الإسلام - قبل نشأة المذاهب وبعدها - عبر الأجيال والعصور، محفوظة يستطيع الدارس أن يتعرف عليها ويستفيد منها في مسيرة الخط الإسلامي السليم في الاجتهاد. والموهبة العقلية الخاصة التي اشترطها الإمام الشافعي فيمن يجوز له ممارسة الاجتهاد شرعاً ما تزال موجودة بين المتعلمين من المسلمين على نطاق واسع، ولله الحمد.

137 - ومن الواضح أن هذه الحصيلة الثقافية المحددة في كلام الشافعي وعبد الوهاب خلاف مثلاً - تتطلب إعداداً خاصاً وتكويناً فنياً، وتلك مسؤولية الدولة

التي تكوّن الأطر التي تحتاجها في كثير من الميادين. فيجب عليها - شرعا - أن تولي هذه المسألة التي وضحنا مبلغ أهميتها القصوى من الناحية الدينية والحضارية والفكرية « والمستقبلية » بالنسبة لحياة الجماعة الإسلامية وحيويتها وفعاليتها وضمان مستقبلها، ما هي جديرة به من عناية واهتمام، وذلك بتكوين فئة من الطلبة تكويننا تقنيا على أساس البرنامج المحدد، وهو تكوين يتطلب عدة سنوات - كما هو واضح. ولعل ذلك يتطلب - فيما يبدو - تأسيس مركز دراسي خاص : معهد أو مدرسة أو غير ذلك من الأسماء بحيث يكون هدفها هو هذا التكوين.

أما المؤسسات التعليمية بالمغرب فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا ببرامج التعليم الأجنبية، وذلك ما يجعلها بعيدة عن أن تقوم بدور مساعد في هذا الموضوع. ولعل من الممكن - على المستوى البعيد - أن تحور الوزارة برامج تعليمها بحيث يتعلم التلميذ ثم الطالب أجزاء من البرنامج المحدد، يستطيع بعدها في مرحلة لاحقة أن يتم تخصصه في هذا الميدان.

ومن شأن تحديد الآيات والأحاديث التي على طالب الحصول على ملكة الاجتهاد أن يدرسها دراسة مستوعبة ومتعمقة، بصفتها مصدرا للتشريع، أن يقضي عن التحكك بهذا الميدان، كثيرا من الدارسين لنواح أخرى من الدراسات القرآنية والحديثية ونواح أخرى غير هذه الناحية المحددة. دعك ممن تخصصوا في نواح أخرى لا صلة لها بهذا الميدان.

138 - وأعود مرة أخرى إلى الشيخ عبد الوهاب خلاف رحمه الله، فأقول : « الذين لهم حق الاجتهاد بالرأي هم « الجماعة التشريعية » التي توافرت في كل واحد منهم المؤهلات التي قررها علماء الشرع الإسلامي، فلا يسوغ الاجتهاد

بالرأي لفرد مهما أوتي من المواهب واستكمل من المؤهلات، لأن التاريخ أثبت أن الفوضى التشريعية في الفقه الإسلامي كان من أكبر أسبابها الاجتهاد الفردي. ولا يسوغ الاجتهاد لجماعة توافرت في كل فرد من أفرادها شرائط الاجتهاد ومؤهلاته، إلا بالطرق والوسائل التي مهّدها الشرع الإسلامي للاجتهاد بالرأي والاستنباط فيما لا نص فيه .»

« فباجتهاد الجماعة التشريعية المتوافرة في أفرادها شرائط الاجتهاد، تُنفى الفوضى التشريعية وتشعب الاختلافات. وباستخدام الطرق والوسائل التي مهّدها الشرع الإسلامي للاجتهاد بالرأي يؤمن الشطط، ويسار على سنن الشارع في تشريعه وتقنينه.

139 - ومن الواضح أن قول الشيخ عبد الوهاب خلاف إنه لا يسوغ الاجتهاد بالرأي لفرد، معناه أنه لا يسوغ العمل باجتهاد فرد. أما الاجتهاد النظري فإنه لا يمكن لأحد المنع منه. فمن جهة لا يمكن لطالب العلم أن يصير مجتهداً إلا بعد أن يمارس الاجتهاد مرات عديدة، يخطئ في بعضها ويصيب في بعض آخر، كما هو أمر بديهي. ومن جهة أخرى فإن من درّس مسألة وأدّاه اجتهاده إلى حكم مُعيّن لا يمكن لكائن من كان أن يحوّل فكره عما اقتنع به. نعم، إذا تدارست المسألة هيئة محترمة، جميع أفرادها ممن توفرت فيهم شروط الاجتهاد، واتفقت على رأي مغاير، فإذا ذاك ينبغي له أن يتخلى عن رأيه احتراماً لرأي الجماعة.

140 - ومن أيد وجوب الاجتهاد الجماعي خاتمة أئمة فقهاء المالكية غير منازع الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور التونسي رحمه الله. فقد قال في كتابه «مقاصد

الشرعية»: «وإن أقل ما يجب على العلماء في هذا العصر أن يبتدئوا به من هذا الغرض العلمي أن يسعوا إلى عقد مجمع علمي يحضره أكبر العلماء بالعلوم الشرعية في كل قطر إسلامي على اختلاف مذاهب المسلمين في الأقطار. ويبسطوا بينهم حاجات الأمة ويصدروا فيها عن وفاق فيما يتعين على الأمة عمله، ويعلموا أقطار الإسلام بمقرراتهم، فلا أحسب أحداً ينصرف عن اتباعهم. ويعينوا يومئذ أسماء العلماء الذين يجدونهم قد بلغوا رتبة الاجتهاد أو قاربوا، وعلى العلماء أن يقيموا من بينهم أوسعهم علماً، وأصدقهم نظراً في فهم الشريعة فيشهدوا لهم بالتأهيل للاجتهاد في الشريعة».

«ويتعين أن يكونوا قد جمعوا إلى العلم العدالة واتباع الشريعة، لتكون أمانة العلم فيهم مستوفاة، ولا تتطرق إليهم الريبة في النصح للأمة» (ص 139 - 141).

141 - وممن نادى بوجوب الاجتهاد الجماعي الدكتور محمد سلام مذكور في موسوعته الضخمة الحافلة - التي قال إنه لم يسبق إليها «مناهج الاجتهاد في الإسلام»، فقد قال: «غير أننا نرى - مقاومة للهوى والادعاء غير الصادق الذي يبنني عليه التلبيس في أحكام الشريعة والتضليل في عرض الكلام - أن يكون ذلك الاجتهاد في ظل الاشتراك بين اولي الأمر من العلماء مما يسمى اجتهاداً جماعياً» (ص 425).

142 - ومنهم الشيخ مصطفى الزرقاء في كتابه «الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد» - المدخل الفقهي العام - وسماه «اجتهاد الجماعة» على طريقة الشورى العلمية في مؤتمرات فقهية تضم فحول العلماء من مختلف المذاهب والأقطار، ثم ذكر أن الاجتهاد المالكي قد أخذ بمبدأ هذه الشورى العلمية بين علماء كل زمن في

تعديل الأحكام الفقهية عندما يتبدل فيها عرف الناس ومقاصدهم العلمية، ثم أحال في التعليق على محاضرة للمؤرخ الكبير رفيق بك العظم رحمه الله عن قضاء الجماعة وقضاء الفرد. (ج 1 ص 192 - 194).

143 - وكان تفسير المنار بدأ القول في ذلك وأعاده في تفسير آية ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (ج 5 ص 180 - 194 - 227) وقال : «فأهل الحل والعقد من المومنين إذا أجمعوا على أمر من مصالح الأمة ليس فيه نص عن الشارع، مختارين في ذلك غير مكرهين عليه بقوة أحد ولا نفوذه، فطاعتهم واجبة».

144 - وتأيداً لما ذكره الأستاذ الزرقاء عن الاجتهاد المالكي أشير إلى :

أ) هيئة الفقهاء المشاورين بالأندلس. وكان من بينهم أحياناً من ليسوا بملتزمين مذهب مالك.
ب) أن ملوك المغرب لم يكونوا يتصرفون إلا استناداً إلى فتاوي كبار الفقهاء من علماء القرويين.

145 - ولعل ذلك لم يتخلف إلا في بعض ظروف استثنائية.

146 - ولعل آخر استفتاء صدر عن القصر الملكي هو ما وجهه وزير العدل شيخنا سيدي عبد الرحمن ابن القرشي رحمه الله - عن أمر المولى يوسف رحمه الله إلى علماء القرويين يستفتيهم عما ورد في كتاب طبع في مصر منسوب لأحد المغاربة، وفيه عن إحدى صيغ الصلاة على النبي (ﷺ)، أنها من كلام الله القديم ! وكنا إذ ذاك طلبة صغاراً بالقرويين فجلسنا بباب مقصورة القرويين ننتظر ما يجب به العلماء، وعندي صورة شمسية للجواب وبأسفله توابع العلماء رحمهم الله.

147 - أمة واحدة

ورد في كلام المرحوم الطاهر ابن عاشور السابق، عن المجمع العلمي - ولعل الأولى تسميته بالمجمع الفقهي الذي اقترحه، انه يحضره أكبر العلماء بالعلوم الشرعية في كل قطر إسلامي على اختلاف مذاهب المسلمين، وكذلك قال الشيخ الزرقاء.. - وهو كلام وجيه جداً، لأسباب عديدة منها :

(أ) ان شريعة الله واحدة، وما أوجب الله مشاوره أولى الأمر - حسبها قدمناه - إلا لتوحيد الرأي.

148 - (ب) ان الثقافة الإسلامية كانت طوال التاريخ الإسلامي ثقافة متكاملة بين مختلف أنحاء العالم الإسلامي مشرقه ومغربيه، كما هو معروف، ولم تكن بأي حال من الاحوال ثقافة إقليمية أو محلية. ويكفي استعراض مصادر ومراجع الفقه المالكي الأساسية في المغرب، حيث ترجع إلى المدينة ومصر وبغداد والقيروان وتونس وصقلية وبجاية وتلمسان وقرطبة وغرناطة وفاس وغيرها، إلى جانب كتب التفسير والحديث والنحو واللغة والأدب وغيرها.

149 - (ج) إن تثبيت الاختلاف المذهبي كان من بين أسبابه ظروف محلية ووقتيّة خاصة. ومن بينها قلة وجود مراجع بعض المذاهب في بعض المراكز العلمية.

150 - (د) ان مراعاة الخلاف من بين أصول مذهب مالك - كما تقدمت الإشارة إليه. وما زال كبار الفقهاء يشيرون في كتبهم إلى آراء أصحاب المذاهب الأخرى بمنتهى الاحترام والتقدير.

151 - ومن أمثلة ذلك أن الإمام شهاب الدين القرافي المالكي، صدر كتابه «الذخيرة» - وهو من أمهات كتب الفقه المالكي المعتمدة - بمقدمة طويلة في بيان مزايا المذهب المالكي، وعند ذكر منهجه في كتابه قال : «وقد آثرت التنبيه على مذاهب المخالفين لنا من الأئمة الثلاثة وما أخذهم في كثير من المسائل، تكميلاً للفائدة، ومزيداً في الاطلاع. فإن الحق ليس محصوراً في جهة. فيعلم الفقيه أي المذهبين أقرب للتقوى، وأعلق بالسير الأقوى (مخطوط خ.ع.ج. 852 ص 5).

ومع أن هذا أمر معلوم من الدين بالضرورة، فإن الضرورة دعت للتذكير به .

152 - هـ) وقال الدكتور محمد سلام مذكور في «مناهج الاجتهاد في الإسلام» : «وليس هناك ما يدعو إلى القول بأن معنى الاجتهاد المذهبي يتحقق الآن، مع أنه ليس هناك ما يوجب ولا يقتضيه . فإن الدراسات الفقهية في هذا العصر دراسات تقارنية، ولا تقتصر على مذهب معين، مهما كان الدارس في أصل دراسته متخصصاً في مذهب واحد، إذ مجال المقارنة الآن فسيح ميسور، وفي كل هذه الفسحة وذلك اليسر تخصب الملكات، وتتحدد النظريات، ويمكن استخراج الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية أو الفرعية» (ص 422).

153 - و) وإن الوزن الثقيل جداً للمملكة المغربية في العالم الإسلامي نتيجة تاريخها الطويل والحفيل، إسلامياً وثقافياً وفكرياً وفقهياً وحضارياً، ونتيجة تاريخها المعاصر المليء بالأجداد، يجعلها ملزمة إلزاماً أكيداً جداً بأن تتحمل مسؤوليتها الكاملة في المساهمة - بجانب فقهاء العالم

الإسلامي - بدورها في واجب إحياء الاجتهاد، لمواجهة المشاكل والتحديات المعاصرة، التي تعترض المسلمين في كل مكان، بما في ذلك المغرب، وتتلافى ما فاتها من ذلك وقتاً طويلاً. وليس بمعقول بأية حال من الأحوال أن يستمر المغرب في التغييب عن المساهمة في هذا الواجب المصيري للأمة الإسلامية، أو أن يحاول مواجهة نفس المشاكل التي يواجهها بقية العالم الإسلامي مواجهة محلية أو إقليمية، كأنه ليس عضواً رئيسياً في الجماعة الإسلامية، له وزنه الثقيل ودوره الفعال الذي ينتظره بصفته عضواً في جسم حي يتفاعل مع بقية الأعضاء.

154 - مشاكل تنتظر الاجتهاد

لقد كان من الآثار السلبية لعدم وجود جماعة من الفقهاء الذين تتوفر في كل واحد منهم شروط الاجتهاد معترف بها من جماعة المسلمين، تتولى إصدار الحكم فيها أن تعذر إصدار الحكم الشرعي في كثير من الأمور.

155 - ويستعرض الشيخ الطاهر ابن عاشور رحمه الله بعض المشاكل فيقول :
 (أ) «لم يبق للشك مجال يخالج به نفس الناظر في أن أهم مقصد للشرعة من التشريع انتظام أمر الأمة وجلب الصالح لها ودفع الضرر والفساد عنها.

156 - (ب) وقد استشعر الفقهاء في الدين كلهم هذا المعنى في خصوص صلاح الأفراد ولم يتطرقوا إلى بيانه وإثباته في صلاح المجموع العام، ولكنهم لا ينكر أحد منهم أنه إذا كان صلاح الأفراد وانتظام أمورهم مقصد الشرعة فإن صلاح أحوال المجموع وانتظام أمر الجماعة أسمى وأعظم، وهل يقصد إصلاح البعض إلا لأجل إصلاح الكل ؟ بل وهل يتركب

من الأجزاء الصالحة إلا مركب صالح... فعلينا أن نتخيل الأمة الإسلامية في صورة الفرد الواحد من المسلمين، فنعرض أحوالها على الأحكام التشريعية كما تعرض أحكام الفرد، فهناك يتضح لنا سبيل واضحة من الإجراء التشريعي في أحوال الأمة.

157 - ج) وان مما لا ينبغي أن ينسى عند النظر في الأحوال العامة الإسلامية نحو التشريع هو باب الرخصة.

فإن الفقهاء فرضوا الرخص ومثلوا لها في خصوص أحوال الأفراد، ولم يعرجوا على أن مجموع الأمة قد تعثر به مشاق اجتماعية تجعله بحاجة إلى الرخصة، وليس القول في سد الذرائع ورعي المصالح المرسل بأقل أهمية من القول في الرخصة بحيث لا يفرضان في أحوال الأفراد، بخلاف الرخصة».

وبعد كلام طويل عن «واجب الاجتهاد» ومسؤولية المقصرين في القيام به قال :

158 - د) «والتقصير في إيجاد الاجتهاد يظهر أثره في :

- الأحوال التي ظهرت متغيرة عن الأحوال التي طرأت، ولم يكن نظيرها معروفاً في تلك العصور. فهم بحاجة - في الأقل - إلى علماء يرجحون لهم العمل بقول بعض المذاهب المقتدى بها الآن بين المسلمين ليصدروا عن عمل واحد.

159 - هـ) وفي كل هذه الأحوال، قد اشتدت الحاجة إلى اعمال النظر الشرعي، والاستنباط والبحث عما هو مقصد أصلي للشارع، وما هو تبع، وما يقبل التغير من أقوال المجتهدين وما لا يقبله».

160 - و) ونستعرض هنا أمثلة إجمالية، منها :

- أ) مسائل بيع الطعام.
- ب) ومسائل المقاصة.
- ج) ومسائل بيع الآجال.
- د) ومسائل كراء الأرض بما يخرج منها.
- هـ) ومسألة الشفعة في خصوص ما يقبل القسمة، ففي كثير منها تضيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

161 - ويستعرض الدكتور محمد سلام مذكور في «مناهج الاجتهاد في الإسلام» أمثلة أخرى فيقول : «فهذه العقود المتنوعة التي جدت :

- أ) كعقود التأمين بأنواعها.
- ب) وعقود البورصة.
- ج) واليانصيب.
- د) وعقود المضاربات.
- هـ) وأعمال الكبيالات.
- و) وهذه الشركات المساهمة، وما تطرحه من سندات.
- ز) وصناديق التوفير.
- ح) والعقود الحكومية، وشبه الحكومية.
- ط) ونقل قطعة من جسم إنسان إلى آخر.

- (ي) والاستفادة بأجزاء من جسم الميت لمعالجة الحي وإصلاح شأنه، وغير ذلك.
 (ك) مما يتعلق بغزو الفضاء.
 (ل) والوصول إلى القمر، وكل ما يصل إليه العلم الحديث.

والواقع أن كل هذا يحتاج إلى بحث بما يتلاءم مع الشرع ومبادئه التي تسير مصالح الناس ولا تجعل الأمة الإسلامية متخلفة علمياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.. («ص 52 - 53»).

الاقتصاد الإسلامي

162 والواقع أن المشكلة أعمق وأوسع من ذلك بكثير، إنها مشكلة «الاقتصاد الإسلامي» نفسه. لقد سبق أن ذكرنا أن من أهداف الإسلام إقامة حضارة متميزة، لها مقوماتها الخاصة ومنها «الاقتصاد الإسلامي» الذي وضع أسسه القرآن والسنة بما تضمناه من تشريعات جيدة وتوجيهات سامية تضمن من العدالة ما لم تعرفه لا الشريعة اليهودية ولا القانون الروماني. ووسع الاجتهاد والممارسة آفاقه لدرجة حققت مصالح أقاليم العالم الإسلامي الشاسع الأطراف، ومكّن أمماً أخرى غير إسلامية من اقتباس كثير من النظم الاقتصادية الإسلامية.

163 وفي نطاق مداولة الأيام بين الناس، تقدمت أمم وشعوب أخرى وتولت القيادة بدلاً من المسلمين الذين تخلفوا وأصبحوا كغناء السيل، كما أخبرهم النبي (ﷺ).

164 وأصبحت اليوم تتنازع السيطرة على العالم قوتان جاهليتان طاغيتان، تتسابقان في جنون نحو القضاء على الحياة البشرية على الأرض، ولكل واحدة منها نظامها الاقتصادي الذي لا صلة له بالله. وهما الاشتراكية والرأسمالية، موهمان الأمم والشعوب أنه لا مناص لها من اختيار واحد من النظامين الذين لا بديل لهما. وَحَسْبُكَ مِنْ شَرِّينَ أَخْلَاهُمَا مَرٌّ.

165 - وتقدم الإسلام بنظامه الاقتصادي المتكامل الذي يستطيع البشر به عن طريق الاجتهاد في نطاق النصوص المقدسة، أن ينقذوا البشرية من الإبادة الحتمية التي تهوي نحوها.

166 - في سنة 1960م أصدر كاتب فرنسي اسمه جاك أوستروي كتاب «الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي» بتقديم أندره بياتر أستاذ الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة باريس، وصدر في دمشق بتعريب الدكتور نبيل صخر الطويل باسم «الإسلام والتنمية الاقتصادية» بتقديم صديقنا العلامة الكبير المرحوم محمد المبارك عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق حينذاك، في صفحات 118، ويقول المؤلف في مقدمة كتابه : «وفيا يخص الإسلام، يظهر أن المشكلة الحاسمة للتنمية تواجه بأسلوبين - طبعاً بعد استبعاد النظرية المستحيلة في زوال الإسلام كنظام اجتماعي متميز، ودَوْبَانِه في مجتمع أكثر ديناميكية.

167 - ومستقبل الإسلام الاقتصادي ينفتح على نقطة فاصلة. هل يساير العالم الإسلامي العصر الحاضر بجفاف القرآن، أم بالسير تحت لوائه ؟».

168 - ويقول أندره بياتر في تقديمه :

«كل اقتصادي مهتم بالمسائل التي تتعلق بها قدرنا وسلوكنا، سيكون شاكراً المؤلف على دراسته، وسيمحده بصورة خاصة لتأكيداته وتركيزه على النقطتين التاليتين :

أ) كرد فعل للتخطيط المبسط «كما يراه مردال». يظهر السيد أوستروي باقتناع أن هناك أكثر من مخططين إجباريين للنمو الاقتصادي في البلاد التي هي في طريقها لذلك : الرأسمالية والماركسية، فالإسلام لا يتوافق مع كليهما».

ب) والقسم الثاني - بالنسبة لنا - هو أكثر تأثيراً وهو الموضوع الذي يثبت فيه أن النمو الاقتصادي في الإسلام لن يتحقق إلا إذا صبت في الإطار التقدمي المتطور القوى الحية الهائلة التي يمددها القرآن، ونقصد الروح القرآنية الحققة، بعد إزالة الأغلفة اللاهوتية الزائلة التي علقت بها وغطت جوهرها، وحنّقت لأجيال طويلة رسالة القرآن الأصيلة.

169 - ويقول الشيخ محمد المبارك، رحمه الله :

«وينتهي المؤلف إلى الفكرة الثالثة وهي التنبؤ باحتمال قيام نظام اقتصادي إسلامي في العالم، يقوم على أسس مستمدة من الإسلام، وتتلخص ببنية الحياة الاقتصادية وبالإبقاء على الملكية الفردية ضمن وظائفها الاجتماعية التي قررها الإسلام، أي محدودة بحدود مصلحة الجماعة، وبإيجاد نظام يحل محل الربا في النظام الرأسمالي، وفتح باب الاجتهاد في الفقه الإسلامي، ورعاية الأهداف الأخلاقية في النظام الاقتصادي، للحد من المآسي التي أوجدتها حضارة الآلة وماديتها الطاغية».

170 - والواقع أنه منذ بداية الغزو الأوروبي - شرقيه وغربيه - للعالم الإسلامي، والمؤمنون الصادقون يتناولون بالدرس والبحث، مختلف جوانب الاقتصاد الإسلامي، ومحاولة بعثه من جديد وهم الذين ساهم علال الفاسي رحمه الله، رواد الاقتصاد الإسلامي. وقد ملأوا المكتبة الإسلامية الحديثة بعشرات المؤلفات القيمة التي لا يخلو بعضها من ابتكار، أي اجتهاد، كما أن كثيراً من الجامعات والمؤسسات العلمية ساهمت بدورها في هذا الموضوع.

171 - وكان المرحوم علال الفاسي الرائد المغربي الأول في هذا الميدان، بكتابه الخالد : «النقد الذاتي»، أولاً، وبكثير مما كتبه بعد ذلك.

172 - وكان المنظر الماركسي روجي چارودي عضواً في اللجنة العليا للحزب الشيوعي الفرنسي، ثم خرج منها، وكتب «البديل» يبحث عن «بديل» للماركسية، فكتب له علال الفاسي رحمه الله «بديل البديل» يلفت فيه نظره إلى الإسلام كبديل للماركسية، ولم يلبث أن كتب چارودي كتابه «بشائر الإسلام»، ثم أعلن إسلامه في المدة الأخيرة. - وقد كان ضيف ندوة أكاديميتنا التي تقرر فيها موضوع إحياء الاجتهاد ثم أصبح عضواً في الأكاديمية.

173 - كما أعلن ضيف الندوة الأستاذ إسماعيلوفك، من يوغوسلافيا، أثناء تدخله أن الماركسية قد أفلست على نطاق عالمي، ولم يبق شيء منها منفذاً في أي بقعة من البقاع، ولأم الدول الإسلامية على عدم تطبيقها للشريعة الإسلامية لتقدم المثل الواقعي للباحثين عن الحقيقة. وكنا نحن قد طالبنا بالعودة لتطبيق الشريعة في بلادنا، كما كنا عليه قبل الحماية .

174 - وفي سنة 1396 هـ = 1976م، عقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز التي يديرها زميلنا في أكاديمية المملكة المغربية الدكتور عبد الله عمر نصيف، وقد درس المؤتمر الموضوعات التالية :

- مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي.

- حصر المراجع المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي.

- الزكاة والسياسة المالية.

- بنوك بلا فوائد.

- التأمين في إطار الشريعة الإسلامية.

175 - وفي الملحقين 2، 3 ملخص لبحثين للمؤتمر.

176 - وتنفيذا لقرار من المؤتمر تأسس «المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي» ومن بين نشاطاته طبع ونشر أبحاث المؤتمر العالمي الأول في مجلدين أحدهما بالعربية 606 ص. والآخر بالإنجليزية.

177 - وكانت مجلة «المسلمون» اللندنية المرحومة قد نشرت أن إحدى الجامعات الأمريكية، لعلها هارفارد- قد عقدت هي أيضا مؤتمراً عن الاقتصاد الإسلامي ونشرت أبحاثه في مجلد.

179 - والحمد لله رب العالمين.

ولعل في هذا العرض الطويل كفاية للذين لم تتح لهم ظروفهم من قبل التعرف على موضوع له هذه القيمة العظمى في حياة النظام الإسلامي واستمراره، حتى يتمكنوا من التعرف على كثير من جوانبه المختلفة، قديماً وحديثاً.
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

الملاحق

- الملحق : (1) من لهم الاجتهاد بالرأي، لعبد الوهاب خلاف.
- (2) حول وجوب الزكاة في رواتب الموظفين، وأجور العمال وصافي إيرادات المباني، وصافي إيرادات الملكية الزراعية، للدكتور محمد سعيد عبد السلام.
- (3) النتائج التي ختمت بها دراسة حكم شريعة الإسلام في عقود التأمين، للدكتور حسين حامد حسان.

«فقرة 92» الملحق 1

من لهم حق الاجتهاد بالرأي ؟

لخص المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف في «مصادر الشريعة فيما لانص فيه» ما سبق له أن ذكره في كتابه «الاجتهاد والتقليد، والتعارض والترجيح» في بيان من هم الذين يجوز لهم شرعاً الاجتهاد بالرأي.

وهو في نفس الوقت منهج مدرسي لمن يريد أن يحقق لنفسه القدرة على الاجتهاد. قال الشيخ خلاف :

«(1) - بما أن أول مصدر يرجع إليه في الاجتهاد هو القرآن، فيجب على من يتأهل للاجتهاد أن يكون على علم تام بأحكام القرآن. والمراد بهذا أن يكون على علم تام بأحكام القرآن والأصول التشريعية العامة التي قررها.

فالعالم التام بتشريع القرآن الجزئي والكلي هو أول المؤهلات للاجتهاد.

ولا يلزم للمستأهل للاجتهاد في الأحكام العملية أن يكون على علم تام بجميع بما في القرآن من قصص وأخلاق وغيرها، بل الواجب أن يكون على علم تام بالتشريع العملي في القرآن كلياته وجزئياته، أي أنه يكون على علم تام بآيات الأحكام في القرآن. وآيات الأحكام في القرآن نحو خمسمائة آية، على ما ذكره الغزالي وأكثرها في العبادات وما يلحق بها من الأحوال الشخصية والنذور والأيام.

وليست آيات كل نوع متصلا بعضها ببعض، ولا مجموعة في سورة واحدة، بل الآيات الخاصة بالفرع القانوني الواحد مفرقة في عدة سور لأنها ما أوحى بها إلى الرسول جملة واحدة - وإنما أوحى بها إليه مفرقة حسب الوقائع. ودونت كل آية حسب مناسبتها. فليست آيات المجموعة المدنية في سورة واحدة، وليست آيات العقوبات في موضع واحد. وقد عني بعض المفسرين بآيات الأحكام، فمنهم من أفردوا بتفسير خاص، ومنهم من جمع آيات كل نوع وضم بعضها إلى بعض. وآيات الأحكام في القرآن هي التي تكون «فقه القرآن» وأول واجب على من يستأهل للاجتهاد أن يحصي آيات الأحكام في القرآن، ويجمع آيات كل نوع منها، بحيث يكون بين يديه كل آيات القرآن في الطلاق، وكل آياته في الإرث، وكل آياته في البيع، وكل آياته في العقوبات وهكذا، ثم يدرس هذه الآيات دراسة عميقة، ويقف على أسباب نزولها، وعلى ما ورد في تفسيرها من السنة ومن آثار الصحابة والتابعين، وعلى ما فسر بها المفسرون. ويقف على ما تدل عليه نصوصها وما تدل عليه ظواهرها. وعلى المحكم منها والمنسوخ وما نسخه.

فإذا درس هذه الآيات التشريعية حق درسها، استطاع إذا عرضت له واقعة أن يبين عن علم ما حكم القرآن في الواقعة بنص من نصوصه، أو بظاهر من

ظواهره، واستطاع أن يحكم عن علم بأن القرآن لم يدل على حكم هذه الواقعة لا بنص من نصوصه، ولا بظاهر من ظواهره.

(2) - وبما أن ثاني مصدر يرجع إليه في الاجتهاد هو السنة، فيجب على من يستاهل للاجتهاد أن يكون على علم تام بالسنة، والمراد بهذا أن يكون على علم تام بالسنن التشريعية العملية القولية والفعلية والتقريرية. أي بما صدر عن الرسول من التشريع جزئياته ووكلياته.

وقد عني علماء الحديث بالسنة عناية تامة يسرت السبل لمن يريد العلم بها. فأولاً ميزوا بين المتواتر منها وبين الآحاد. وميزوا بين الصحيح والضعيف. وصار العالم غير محتاج إلى بذل جهد في سند الحديث للوقوف على مرتبته، فكل حديث من الميسور معرفة أنه متواتر أو غير متواتر، وصحيح أو حسن أو ضعيف. وثانياً رتبوا الأحاديث على أبواب الفقه، وجمعوا أحاديث كل نوع في باب على حدة، فأحاديث البيع في باب البيع - وكذا أحاديث الرهن والربا والسرقة والزنا، والقذف، وكل فرع من فروع العبادات والمعاملات والعقوبات أو غيرها وثالثاً، عمد العلماء إلى كتب السنن الصحاح الستة، وهي صحاح البخاري ومسلم، وأبي داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وجمعوا ما فيها بحيث يستطيع الباحث أن يقف على ما في هذه الصحاح كلها في البيع وما فيها كلها في الإجارة. وهكذا فمن رجع إلى كتاب جامع لهذه الكتب الستة مثل كتاب «التاج الجامع للأصول الستة» ورجع معها إلى كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس وكتاب «منتقى الأخبار» لابن تيمية - يعني جد شيخ الإسلام - وشرحه «نيل الأوطار» للشوكاني ترجح عنده أنه لم تغب عنه سنة تشريعية في الواقعة التي يبحث فيها. وأمكنه أن يحكم على علم بأن الواقعة التي عرضت، دلّ على حكمها نص في السنة أو ظاهر من ظواهرها، أو لم يدل على حكمها من السنة نص ولا ظاهر.

وإذا وقف على نص في السنة، بحث عن سبب ورود هذا النص، وهل هو محكم أو منسوخ وما ناسخه. وهل يعارضه نص آخر أو لا يعارضه نص. وإذا وقف على ظاهر فيها بحث أيضا عن سبب وروده وهل هو محكم أو منسوخ، وهل هو معارض أو غير معارض، وهل هو على ظاهره أو مؤول، وما دليل تأويله، وعلى ضوء هذه البحوث يستدل على حكم الواقعة من السنة إذا وجد.

(3) - وبما أن ثالث مصدر يرجع إليه في الاجتهاد هو ما أجمع عليه مجتهدو المسلمين في عصر من العصور، فيجب على من يستأهل للاجتهاد أن يكون على علم بمذاهب المجتهدين السابقين، حتى يعرف ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه، ووجهات نظرهم فيما اختلفوا فيه، فإن وجد في الواقعة حكماً أجمع عليه المجتهدون في عصر من العصور التي سبقتة أمضاه، فكما أنه لا مسأغ للاجتهاد فيما فيه نص صريح، لا مسأغ للاجتهاد فيما انعقد عليه إجماع المجتهدين.

والظاهر أنه يكفي أن ينتج البحث الدقيق الذي بذل فيه أقصى الجهد أن هذا الحكم في الواقعة لا يعرف فيه خلاف بين المجتهدين السابقين فيحكم به ولا يفقي بخلافه».

ولم يذكر الشيخ خلاف مرجعاً في «مسائل الإجماع». وللحافظ ابن حزم «مراتب الإجماع». ولشيخ الإسلام ابن تيمية تعقيبات عليها وهما مطبوعان معاً. وفي فتاوي عليش أن الأشياخ يقولون : «أصح الإجماعات إجماعات ابن حزم».

(4) - وبما أن رابع مصدر يرجع إليه في الاجتهاد هو القياس. فيجب على من يستأهل للاجتهاد أن يعرف حقيقة القياس، وأركانه، والشروط الواجب توافرها في كل ركن وخاصة شروط العلة ومسالكتها وقوادحها، وهذا يوجب عليه أن يدرس علم أصول الفقه دراسة دقيقة شاملة. وأن يعرف المبادئ

التشريعية العامة التي بنيت عليها الأحكام، والمقاصد العامة التي قصدت بها، وأن يعرف علل الأحكام التي دلت عليها النصوص، وعلل الأحكام التي تؤخذ من القواعد الكلية. وبهذا تتكون عنده ملكة تشريعية يقدر بها على استنباط الأحكام وفهم روح التشريع الإسلامي، وقياس ما لا نص فيه على ما فيه نص أو الاستدلال على حكمه بأية إمارات من الأمارات التي اعتبرها الشارع للدلالة على أحكامه.

والوسيلة لفهم ما تدل عليه النصوص التشريعية في القرآن والسنة فهماً صحيحاً هي العلم باللسان العربي، فعلى من يستاهل للاجتهاد أن يكثر قراءة آداب العرب من منشور ومنظوم، وأن يدرس المبادئ اللغوية العربية التي توصل إليها العلماء من استقراء أساليب العرب، وطرق دلالة ألفاظهم وعباراتهم على المعاني، وأن يكون له من هذا ملكة عربية سليمة يقدر بها على فهم النصوص العربية وإزالة غموض ما فيه خفاء.

والوسيلة لاستنباط الأحكام فيما لا نص فيه بواسطة القياس أو بواسطة غيره من الأمارات الشرعية، هي العلم بالمصالح العامة التي قصدها الشارع بالتشريع، والعلم بأحوال البيئة وما تقتضيه من مصالح، حتى لا ينبو التشريع عن مصالح الناس.

(5) - وبما أن سياج هذه المؤهلات هو خلق المجتهد ودينه وضميره، وجب أن يكون • عدلاً، أي كاملاً في دينه وخلقه، ولا يرتكب كبيرة ولا يصغر على صغيرة، ولا يخشى في الحق لومة لائم، ولا بأس ذي سلطان ولا ينبغي إلا المصالح الحقيقية العامة.

فإذا اختيرت جماعة متوفرة فيهم هذه المؤهلات، وضمت إليهم جماعة من العدول ذوي علم بشؤون الدنيا من قانونية واقتصادية، وتجارية واجتماعية وصحية وغيرها، تكونت من هاتين الجماعتين «جمعية تشريعية» «فيها الأهلية للاجتهد» (ص 13 - 17).

(ف 175) الملحق 2

حول وجوب الزكاة في رواتب الموظفين وأجور العمال وصافي إيرادات المباني وصافي إيرادات الملكية الزراعية.

من الدراسات التي قدمت للمؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، دراسة للدكتور محمد سعيد عبد السلام، الأستاذ بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة (ص 327 - 352).

دور الفكر المالي والمحاسبي في تطبيق الزكاة

ومن جملة الموضوعات التي تناولتها الدراسة :

الاجتهاد في استنباط الأحكام بالنسبة للصور المستحدثة في الأموال. فذكر أن من بين القضايا المستحدثة المعروضة ننتقي قضية زكاة كسب العمل، وقضية الزكاة على النماء من العقارات المبنية، ومن ملكية العقارات المزروعة، وذلك باعتبار أن هاتين القضيتين متعلقتان بالزكاة على النماء وحده، دون تحالط الأصل معه، حيث إن زكاة العقار لا تكون إلا على نمائه، كما أن العمل، وهو

مصدر كسب ليست له قيمة رأسمالية متصورة أو محدودة، يمكن أن يوخز قدرها في الحسبان مع الناء عند الخضوع (كذا!). ولقد يبدو بسبب ذلك مدى التشابه بينهما وبين زكاة الزروع والثار.

(أ) - فحين يبحث الفكر المالي في كسب العمل يحده شاملاً لأرباح المهن الحرة، وكذلك المرتبات، وأجور العاملين، التي تنشأ أساساً كثرة لعقد العمل بين العامل وصاحب العمل.

وبعدما أوضح تغاير هذه الأجور والمرتبات مع ما كان يتقرر من أعطيات أيام الإسلام الأولى من حيث طبيعة ومصدر كل منها، ومن حيث اختلاف الحكمة المتوخاة في تقريرهما، قرر نتيجة لذلك أنه لا محل لإعمال القياس على الأعطيات وبالتالي لم يصح إعفاء الأجور والمرتبات اليوم من شرف المساهمة في تمويل الصدقات، لأن الأصل أن كل نماء لا بد له أن يخضع للزكاة تحقيقاً للعمومية في مفهوم العدالة المالية.

واقترح قياسها على زكاة الثار : وهل المرتبات والأجور إثار تتكرر داخل الحول، على جهد بشري يعد مصدراً مشروعاً للنماء في ميادين أخرى خاضعة أوعيتها للزكاة بلا خلاف مما يتطلب الأمر معه إخضاع مرتبات اليوم على أساس صافيها بعد استنزال تكاليف تحقيقها منها، على أن تؤدي زكاتها يوم حصادها. وهو لحظة وضع الأجور تحت تصرف العامل المستحق لها. ويراعى - بالقياس على زكاة الزروع والثار - أن يخضم من وعاء زكاة المرتبات قدر حكمي يعادل ما هو مشغول بالحاجة الأصلية يقدرها ولي الأمر، كأن يضع جداول حكومية للتكاليف الأساسية لمعيشة المكلف، ومن يعولهم، مادام التحديد الفعلي لتلك الحاجات قد يثير مشكلات مستمرة مع الوالي، حتى إذا تبقى بـ ذلك ما يعادل النصاب الشرعي أو يزيد، خضع هذا الباقي للزكاة.

أما ما يدخر من تلك الأجور والمرتبات ليستقبل حَوْلاً جديداً يحسب من يوم وضعها تحت تصرف العامل، فإنه يدخل عند نهاية الحول في وعاء زكاة النقدين، دون أن يكون في ذلك تثنية مذمومة، لأن الفكر المحاسبي يرى أن الذي خضع أول مرة هو النماء، بينما الذي خضع في المرة الثانية بعد مرور الحول هو رأس المال. فلا تثنية هنا في الزكاة، لاختلاف الأصل عن الناتج، من حيث طبيعة كل منها ومركزه بين الأموال.

وبعدما أفاض في الاحتجاج لرأيه، تعرض لفرض الزكاة على صافي إيرادات المباني، وصافي إيرادات الملكية الزراعية، على أساس قياسها على زكاة الزروع والثمار، ذاكراً أنه كان الشائع فيما مضى - شغل العقارات لا تأجيرها للغير، فلم تخضع للزكاة لعدم توافر العلة وهي النماء، ولا ينبغي على ذلك أن تعفى صافي إيرادات التأجير بلا نص أو قياس، بعد أن تحقق النماء بالفعل لدى المالك.

وبعد ما أفاض القول في ذلك ختم بالإشادة بالأسرار الكامنة في المصادر الشرعية لفقه الزكاة، تلك التي ينعم بتذوقها الفقيه الملمهم والعالم التقى، فتتير له طريق الاجتهاد، وهو المصدر المتاح اليوم لاستكمال حقائق الزكاة (ص 347 - 352).

الملحق 3

النتائج التي ختمت بها دراسة (حكم شريعة الإسلام في عقود التأمين)

من الدراسات التي قدمت للجنة «التأمين» في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي» دراسة قيمة بعنوان :

حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين (ص 415 - 519) بقلم الدكتور حسين حامد حسان المشرف على قسم الدراسات العليا الشرعية، بكلية الشريعة بمكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز.

وخلص في بحثه الطويل إلى النتائج التالية :

(1) إن التأمين باعتباره نظرية ونظاماً غير منظور فيه إلى الوسائل العلمية لتحقيق النظرية . وتطبيق النظام أمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة، وتدعو إليه أدلتها الجزئية.

(2) إن مشروعية الغاية والقصد، لا يلزم منها حتماً جواز كل وسيلة تؤدي إلى هذه الغاية أو تحقق ذلك المقصد.

(3) إن الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون والتضامن وبذل التضحية هي عقد التبرع، حيث لا يقصد التعاون والمضحي فيها ربحاً من تعاونه وتضامنه، ولا يطلب عوضاً مالياً لما بذل، ومن ثمّ جازت هذه العقود مع الجهالة والغرر، ولم يدخلها القمار والمراهنة والربا.

(4) إن كلا من التأمين التعاوني، والتأمين الاجتماعي - وهو الذي تقوم به الدولة، أو تعهد بإدارته وتنظيمه لبعض هيئاتها العامة - يحقق الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون والتضامن وبذل التضحيات، فهذان النوعان من التأمين يقومان على قصد التعاون والتضامن والتبرع، دون الرغبة في استثمار الأموال وطلب الربح، فيعدان تطبيقاً لنظرية التأمين - في رأي الباحث - لأنها ليسا إلا تعاوناً منظماً تنظيمياً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد، متى تحقق الخطر، بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته، بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتلافون بها أضراراً جسيمة تحيق بمن نزل به الخطر منهم لولا هذا التعاون.

(5) مان التأمين بقسط ثابت، وهو الذي تقوم به شركات التأمين، لا يحقق الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون والتضامن وبذل التضحيات، لأن العقود التي تبرمها هذه الشركات معاوضات مالية، دخلها الغرر والقمار والربا، وعقود المعاوضات إذا دخلتها هذه الأمور بطلت.

(6) إن التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية يحقق التعاون والتضامن والتكافل على أساس محكم لم يسبق له نظير. وإن توسع الدولة الإسلامية في التأمينات الاجتماعية حتى تشمل جميع طبقات الشعب التي تعجز مواردها عن مواجهة الأخطار أمر لازم، فإن الدولة الإسلامية في نظر الإسلام، تلتزم بتأمين فرصة عمل لكل قادر على العمل، وبتأمين العاجز بإعطائه ما يكفيه مأكلًا ومشربًا وملبسًا ومسكنًا ومركبًا - كما يقول بعض الفقهاء - ولها في موارد الزكاة ما يقوم بذلك. وإلا كان لها أن تفرض من الضرائب على الأغنياء ما يسد حاجة الفقراء.

(7) إن الصيغة المشروعة المتاحة للأفراد حتى الآن، لتحقيق أهداف التأمين ومقاصده من التعاون والتضامن على توفير آثار المخاطر هي التأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية، إذا قامت دراسات جادة للتوسع في هذا النوع من التأمين، واستخدام الوسائل العلمية التنظيمية على الوجه الذي يحقق به هذه الغايات والمقاصد. وهناك تجارب مفيدة في هذا الباب قامت بها بعض الدول الإسلامية يمكن الاستفادة منها (ص 517 - 519).